بغية الإسهام في حلّ أزمة البطالة

نـواب يدعون إلى الاهتمـام بالزراعة والـثروة الحيوانية في البلاد

□ بغداد /المدى

دعت اللجنة الزراعية في مجلس النواب إلى ضرورة الاهتمام بالقطاع الزراعي والثروة الحيوانية بغية الإسهام في حل أزمة البطالة في البلاد. في الوقت نفسه أعلنت وزارة الزراعة أنها أقرضت الفلاحين مبلغ تريليون و٧٠٠ مليار دينار منذ انطلاق المبادرة .

وقال عضو اللجنة هادي الياسري بحسب(الفرات نيوز)إن "من الحلول المطروحة لمعالجة الأزمة هو الاعتماد على القطاع الزراعي والثروة الحيوانية لسد حاجة البلاد من المحاصيل الزراعية والمنتجات الحيوانية وتحقيق الاكتفاء الذاتي".

ولدى الحكومة خطة للوصول إلى الاكتفاء الذاتي من المحاصيل الزراعية في عام ٢٠١٨ بعد البدء بتطبيق مبادرة زراعية في عام ٢٠٠٨ بعد عقود طويلة من الإهمال بسبب الحصار والحروب.و أعلنت وزارة الزراعة أنها أقرضت الفلاحين مبلغ تريليون و٧٠٠ مليار دينار ضمن المبادرة الزراعية منذ عام ٢٠٠٨.

ويعمل العراق للوصول إلى الاكتفاء الذاتي من المحاصيل الزراعية بحلول عام ٢٠١٨ بعد أن باشر تطبيق مبادرة في عام ٢٠٠٨ للنهوض بالواقع الزراعي في البلاد بعد عقود من الإهمال.

وتشمل المبادرة، من بين أمور أخرى، دعم الفلاحين بالبذور والأسمدة والمبيدات الزراعية واستصلاح الأراضي وضمان شراء الإنتاج من المحاصيل الإستراتيجية بأسعار السوق ومراقبة الأمراض الحيوانية والزراعية وتقديم المعونات المالية للفلاحين والمزارعين.

وقال وكيل الوزارة غازي العبودي بحسب (آكانيوز) إن "الحكومة لا تزال مستمرة بدعمها للفلاحين ضمن المبادرة الزراعية"، مبينا أن "الوزارة أقرضت الفلاحين تريليونا و ٧٠٠ مليار دينار دون فوائد منذ منتصف ٢٠٠٨ وحتى الآن".

وأوضح العبودي أن "العام الماضي وحتى الآن وصل مبلغ الإنفاق ٧٥٠ مليار دينار وهذه المبالغ خلقت نهضة زراعية بحيث المنتج الموجود في السوق حاليا اغلبه محلي وليس هناك مستورد".

في غضون ذلك توقعت وزارة الزراعة أن يرتفع إنتاج الحنطة للعام ٢٠١٢ إلى أكثر من ٣ ملايين طن متري.

وقال وكيل وزير الزراعة غازي العبودي بحسب /دنانير/ : إن الوزارة قامت بتوفير كميات إضافية من الأسمدة لهذا العام قياسا بالعام السابق وقامت بتوسيع نشر تقنات الري الحديثة الأمر الذي يساعد على زيادة الإنتاج.

وأوضح العبودي :إن العراق أنتج العام الماضي (٢,٨٠٨) مليون طن متري من الحنطة ، وان إنتاج الوزارة من هذا المحصول ارتفع بنسبة ٤٨ بالمئة في العام الماضي ويتوقع له أن يزداد في هذا العام.

وبين العبودي أن الوزارة تتوقع أن يتجاوز إنتاج الحنطة لهذا العام الـ (٣ ملايين طن)" ، منوها إلى أن إنتاج الدونم الواحد قد ارتفع من ٤٠٠ كغم في السنوات الماضية ليصل إلى ١٦٠٠ كغم في العام الماضي.

وأضاف العبودي أن مجموع ما تم إنتاجه هذا العام من محافظات الجنوب والوسط تجاوز ٢ مليون طن متري.

يذكر أن معظم الإنتاج المحلي من محصول الحنطة ، إلى جانب الشعير والرز، تقوم الدولة بشرائه بأسعار عالية قياسا بالأسعار العالمية لتشجيع المزارع العراقي على الزراعة وزيادة إنتاجه.

وذكرت وزارة التجارة في وقت سابق من الشهر الماضي أن كمية الحنطة التي قامت بشرائها من المزارعين وصلت إلى أكثر من ١,٨ مليون طن متري.

ويعد العراق احدى الدول الرئيسة المستوردة للحبوب، الحنطة والرز، ويستهلك حوالي ٤,٥ مليون طن متري في العام الواحد بينما يبلغ استهلاك الرز بحوالي ١,٢٥ مليون طن متري في العام.

تشكيل لجنة تدقيق المعلومات الواردة من المصرف العراقي للتجارة

□ بغداد /المدى

قرر مجلس الوزراء تشكيل لجنة لتدقيق المعلومات الواردة من البنك العراقي للتجارة بشأن المقترضين، فيما وافق على تخويل الوزير المعني صلاحية المناقلة بين تخصيصات المشاريع السنوية على أن لا يتم استحداث أي مشروع جديد.

وقال المتحدث باسم الحكومة علي الدباغ في بيان صحفي إن مجلس الوزراء قرر خلال جلسته الـ٣٦ تشكيل لجنة لتدقيق المعلومات الواردة من البنك العراقي للتجارة وحجز مستحقات المقترضين غير الموفين بالتزاماتهم لصالح البنك، والطلب من الوزارات تدقيق حساباتها لدى البنك من عام ٢٠٠٥ وحتى الآن سلباً أم إيجاباً، وعدم تقديم طلبات لفتح LC لدى J P Morqan في لندن".

وأوضح الدباغ أن "هذه اللجنة تكون برئاسة رئيس ديوان الرقابة المالية وعضوية ممثلين عن البنك المركزي والأمانة العامة لمجلس الوزراء ووزارتي المالية والتجارة".

ويعتبر المصرف العراقي للتجارة هو مصرف عراقي حكومي وقد تأسس في تموز من العام ٢٠٠٣ برأس مال قدره ١٠٠ مليون دولار أمريكي ثم تم رفع رأس المال من الأرباح التراكمية في العام ٢٠٠٨ إلى نصف ترليون دينار وفي النية رفع رأس المال إلى ترليون دينار عراقي .

وأضاف الدباغ أن "المجلس وافق على تخويل الوزير المعني صلاحية المناقلة بين تخصيصات المشاريع السنوية على أن لا يترتب على ذلك استحداث مشروع جديد ضمن الكلف الكلية للمشروع في حال تجاوزه التخصيصات السنوية للمشاريع ".

إيقاف (14) شركة عن تداول الأسهم في البورصة

□ بغداد/المدى

أعلن مدير سوق العراق للأوراق المالية طه احمد عبد السلام، عن أسماء(١٤) شركة عراقية تم إيقاف تداول أسهمها في سوق العراق للأوراق المالية .

وقال عبد السلام بحسب الوكالة الإخبارية : إن(١٤) شركة عراقية تم إيقافها نهائياً بموجب الكتاب المرقم(١٠/١٤١٥)الصادر من هيئة الأوراق المالية لعدم إيفاء هذه الشركات بمتطلبات الإفصاح وتزويد الهيئة بالبيانات المالية للسنة المالية المنتهية(٢٠١١/١٢/٣١)ولانتهاء المدة القانونية المحددة بتعليمات رقم (١٤) المختص بمستلزمات الإفصاح .

وأضاف: أن الشركات العراقية التي تم إيقافها هي (شركة الهلال الصناعية ، شركة الصناعات الخفيفة ،شركة الصناعات الالكترونية ،شركة الكندي لإنتاج اللقاحات والأدوية البيطرية ،شركة الوطنية للصناعات المعدنية والدراجات ، شركة الإصباغ الحديثة ، العراقية للنقل البري ، البادية للنقل العام ،شركة بغداد لخدمات السيارات).

وبين :أن القرار شمل أيضا الشركات (العراقية لنقل المنتجات النفطية ، المشروبات الغازية للمنطقة الشمالية ، كركوك لإنتاج المواد الإنشائية ، فندق فلسطين ، فنادق عشتار) لعدم إيفائها بمتطلبات الإفصاح.

بكلفة 20 مليون دولار

مشروع لإقامة معارض سيارات في البصرة

□ البصرة / ريسان الفهد

أعلنت هيئة استثمار البصرة أن شركة مارسيدس العالمية للسيارات تقدمت بمقترح مشروع يتضمن إقامة معارض وورش صيانة في البصرة بكلفة تزيد على ٢٠ مليون دولار.

وقال مصدر بيان من الهيئة تلقت المدى نسخة منه :إن الهيئة تدرس مشروعا كبيرا بكلفة ٢٢ مليون دولار، تقدمت به شركة مرسيدس الألمانية، يتضمن إقامة معارض وورش صيانة خاصة بالسيارات التي تصنعها في مواقع متعددة من المحافظة.

وأضاف إن "الهيئة تسعى لاستحصال الموافقات المطلوبة، علاوة على توفيرمساحة الأرض المطلوبة، إلى جانب تقديم المزيد من التسهيلات لتشجيع استقدام الشركات الالمانية لاسيما الرصينة منها"من جانبه قال ممثل الوفد الالماني أكسل ميز ان " المشروع يتضمن فعالياتمختلفة، وسيقام على أرض نأمل أن تكون قرب مركز المدينة لعرض منتجات الشركة من سيارات مرسيدس الصالون وأنواع مختلفة أخرى.وبين : من المقرر الحصول على قطعة أرض قريبة من معارض السيارات في ساحة سعد تبلغ مساحتها ما يقارب ١٠ آلاف متر مربع، وقطعة ارض ثانية يكون موقعها على طريق الزبير، لإنشاء معرض شامل لمبيعات السيارات الكبيرة

والشاحنات، وقطعة أرض ثالثة تكون قريبة من ميناء أم قصر لإنشاء ورشة عمل وصيانة ومخزن كبير للسيارات"موضحا أن "كلفة المعرضين تبلغ ١٠ ملايين دولار، فيما تصل كلفة المخزن وورشة الصيانة إلى ١٢ مليون دولار.ومن جانب آخر بحث رئيس هيئة استثمار البصرة خلف البدران مع وفد اقتصادي يمثل محافظة خوزستان الإيرانية سبل الاستثمار إلى جانب إقامة معرض للمنتجات الإيرانية في المدينة.وقال البدران :بحثنا مع الوفد أيضا إمكانية بناء مجمعات سكنية وإقامة معارض للمنتجات الإيرانية في المحافظة "مشيرا إلى أن " الصناعات الإيرانية تعتبر متقدمة في المنطقة، لاسيما في قطاعات الزراعة والصناعة، إلى جانب خبرتها الواسعة في إقامة المشاريع السكنية"ثس.ودعا البدران : الشركات الإيرانية للاستثمار في البصرة ولاسيما في القطاعين الزراعي والصناعي.

عزت سببه إلى التجريف

بعقوبة تؤكد دمار أكثر من ٥٠٠٠ دونم زراعي

□ بعقوبة /المدى

أكدت قائمقامية قضاء بعقوبة بمحافظة ديالى أن إجمالي مساحة البساتين الزراعية المدمرة خلال السنوات الست الماضية زادت على ٥٠٠٠ دونم، مؤكدة أن من أبرز أسباب تدمير البساتين الزراعية هو التجريف المتعمد.

وقال قائممقام القضاء عبد الله الحيالي لـ"السومرية نيوز"، إن "السنوات الست الماضية كانت قاسية جدا على القطاع الزراعي،لا سيما البساتين المثمرة نتيجة تنامي أحداث العنف وبروز واضح للتجريف المتعمد للبساتين من قبل أصحابها، مما أدى إلى تدمير أكثر من ٥٠٠٠ دونم في القضاء فقط". وأضاف الحيالي أن "الثروة الزراعية المتمثلة بالبساتين المثمرة داخل قضاء بعقوبة والوحدات الإدارية المرتبطة بها تشكل نواة هامة في الاقتصاد المحلي، باعتبارها مصدر دخل لأكثر من ٧٠٪ من الأيدي العاملة داخل القضاء".

وأشار الحيالي إلى أن "٦٠٪ من مساحة البساتين المدمرة في قضاء بعقوبة والوحدات الإدارية المرتبطة به كانت بسبب التجريف المتعمد من قبل المزارعين لتحقيق فوائد مادية دون الاكتراث للمخاطر البيئية التي يسببها تجريف البساتين التي تمثل حزاما اخضر يحيط بمراكز المدن الرئيسة".

ودعا قائممقام قضاء بعقوبة الحكومة المركزية إلى "منح مسؤولي الوحدات الإدارية على اختلاف عناوينهم الوظيفية صلاحيات واسعة لمعالجة ظاهرة تجريف البساتين"، واصفا الأمر بـ"سرطان يلتهم المساحات الخضراء في عموم مناطق المحافظة".

وأعلن مجلس الوزراء العراقي، في نيسان الماضي، عن تشكيل لجنة مشتركة لمنع وإيقاف ظاهرة تجريف البساتين وتحويلها إلى أراض سكنية في محافظة ديالى.

وتحوي محافظة ديالى نحو ربع مليون دونم من البساتين الزراعية العامرة التي تشتهر بالحمضيات والتمور إلا أن جزءا كبيرا منها دمر بسبب الجفاف والعنف في السنوات الأربع الماضية ورغم استقرار الأوضاع الأمنية وتأمين مياه السقي إلا أن مهنة الزراعة أصبحت لا تدر أرباحا كافية للمزارعين مما دفع بالبعض منهم إلى تجريف بساتينهم وبيعها مقابل مبالغ مالية كبيرة.

حق الرد

التخطيط توضح حقيقة تعاملها في مجال المحافظات

تجسيداً لحرية الرأي وانسجاماً مع نهج جريدة المدى في إعطاء الفرصة لحرية الرأي والتعبير ننشر النص الكامل لرد وزارة التخطيط حيال موضوع نشر في عددها الصادر بتاريخ 29 تموز 2012

إلى / جريدة المدى الغراء
الموضوع / توضيح

تهديكم وزارة التخطيط أطيب التحيات ..

نشرت جريدتكم الغراء في عددها الصادر بتاريخ ٢٩ تموز ٢٠١٢ تقريرا صحفيا حمل عنوان (كربلاء تشكو : تأخر مصادقة وزارة التخطيط على المشاريع يؤثر في الواقع الخدمي) وتضمن التقرير تصريحا للسيد رئيس لجنة الإعمار والتخطيط الاستراتيجي في محافظة كربلاء عزا خلاله أسباب تأخر تنفيذ المشاريع لتأخر وزارة التخطيط في المصادقة على تلك المشاريع .. ويذكر أيضا أن محافظته أرسلت خطة مشاريعها لعام ٢٠١٢ منذ العام الماضي إلى وزارة التخطيط بعد مصادقة الحكومة المحلية عليها .وحول ما تضمنه التصريح نود إيضاح الحقائق الآتية :

١-أرسلت محافظة كربلاء خطتها إلى وزارة التخطيط بتاريخ ٢٠١٢/٤/٢ بكتابها المرقم (٣٠٤) في ٢٠١٢/٣/١٩ وتمت المصادقة على الخطة من قبل الوزارة بتاريخ ٢٠١٢/٥/١٦ .. مع الإشارة إلى أن عدد المشاريع التي تضمنتها الخطة وكلفها المذكورة في التقرير المنشور والمشار إليه آنفا كانت مغايرة تماما لخطة المحافظة التي صادقت عليها وزارة التخطيط .

٢-إن المصادقة على الخطة يتطلب تدقيق جملة من الأمور ولكل مشروع على حدة مما يتطلب وقتا ليس بالقليل للتأكد من جدوى المشاريع ، إذ يتطلب ذلك تدقيق دراسات الجدوى الفنية والاقتصادية والتأكد من عائدية الأرض (سند الملكية) والموافقات الأصولية لتخصيص الأرض للمشروع من الجهات ذات العلاقة بالإضافة إلى التأكد من عدم وجود مشاكل قانونية أو مادية أو حصول تجاوز وتقديم جداول الكميات المسعرة لتحديد الكلف التخمينية للمشروع واعتبار هذه المتطلبات من أسس إدراج المشاريع .

٣-إن معظم المحافظات ومنها محافظة كربلاء وعندما تقدم خططها تقدمها غير مستكملة للمتطلبات الأساسية المذكورة آنفا مما يضطر وزارة التخطيط لإعادتها إلى المحافظة المعنية لغرض إكمال النواقص والإجابة على الاستفسارات .

٤-بإمكان جهات التعاقد الإعلان عن المشاريع واستدراج العروض للمشاريع المقترحة قبل المصادقة على خطة المحافظة وعدم توقيع الإحالة إلا بعد إصدار قانون الموازنة العامة الاتحادية وهذا مانص عليه قرار مجلس الوزراء المرقم (٤٢٥) لسنة ٢٠١١ وليس كما ورد في التقرير على لسان المسؤول الكربلائي

٥- إن المحافظات عموما تتحمل مسؤولية تأخير المصادقة على خططها بسبب تأخرها في تقديمها لوزارة التخطيط .. ونود أن نشير هنا إلى أن ثلاث محافظات لم تقدم خططها للسنة الحالية ٢٠١٢ لحد الآن ولم يتبق من السنة سوى أربعة أشهر على الرغم من تأكيدات وزارة التخطيط المستمرة راجين نشر التوضيح عملا بحرية الرد .. مع خالص تقديرنا .

عبدالزهرة محمد الهنداوي
الناطق الإعلامي لوزارة التخطيط

فضاءات

■ ثامر الهيمص

عطالة أم بطالة ؟

اللجان البرلمانية نشطة هذه الأيام رغم تمتع النواب بالعطلة البرلمانية ،وهذا شيء عظيم إضافة إلى قفشات السحور السياسي وما أثارته في الفنجان .

ويبدو أن الأمر التراجيدي في عراقنا حسب هذه الفعاليات أصبح موضوعا مسليا ،إذ لا حلول في الأفق سوى ما يعني أولياء الأمور مباشرة مثل قانون مجلس المحافظات . والآن مشكلة المحكمة الدستورية ، أي التي تؤيد العطالة في البطالة، فالبطالة لها عوامل موضوعية تقابلها حلول مناسبة سواء كانت هيكلية أو موسمية أو مقنعة . حيث الأخيرة أصبحت جزءا رئيسيا في عملية العطالة التي تحول دون حل مشكلة البطالة .

فمثلاً لا نستطيع أن نعلم بالضبط ما هي نسبة البطالة لان الموضوع دخل في السياسة ،فهناك إحصائيات دولية عليها ملاحظات غير دقيقة وربما تخدم أغراضا أخرى ، ولكن في كل الأحوال تتجاوز نسبة من هم تحت خط الفقر أو تواكبها . فالسيد رئيس لجنة العمل والشؤون الاجتماعية في مجلس النواب (شدد) ولجنته على ضرورة تفعيل القطاع الخاص (لا جديد) في هذا وقد خاطبو الجهات الحكومية أكثر من مرة بتسهيل عمل دخول الشركات الاستثمارية .

أيضا (لا جديد) ويبدو أن هذه حدود اللجنة بأنها قالت ألا هل بلغت ؟

في حين ومن خلال دعوة وزارة الزراعة للبرلمان إلى إقرار قانونها مع المبادرة الزراعية حيث أن (٦٠ ٪ من الأيدي العاملة في هذا القطاع البركة ويحقق الأمن الغذائي وما يتعلق بأمن البلد .

وأيضا (لا جديد) إلا إذا تضافرت جهود لجنة العمل والشؤون الاجتماعية مع وزارة الزراعة لإقرار قانونها الذي تراهن عليه خصوصا وأنها تتباهى بالمبادرة الزراعية . وفي الآونة الأخيرة ومن ضمن النشاط البرلماني استقبال السيد وزير الزراعة رئيس لجنة النزاهة ، وبحث معه المشاكل والمعوقات التي تواجه القطاع الزراعي وأيضاً (لا جديد) .

إذن البرلمان نشط ولكن يبدو أنه ليس في اليد حيلة على صعيد البطالة رغم أن البطالة ليست مجرد عوق اقتصادي بل هي تتفاقم لتنتج لها خللاً أمنياً ، ولكن علاج الأخير أسهل كثيراً من العلاج التقليدي بأن يعمل القطاع الخاص وتفعيل الاستثمار وإصدار قوانين ومحاسبة مقصرين ونزاهة ومحاكم ووو .

لذلك كانت عملية تعطيل الحلول لمشكلة البطالة سياسة لها منظروها وليس هناك مصلحة مباشرة للبيروقراطية الجديدة فيها . وكما ثبت عملياً ونظرياً أن الفقر في العراق ، عوامله السياسية هي مفتاح الحل لأننا ببساطة فقراء سياسيا على المدى المتوسط والبعيد حيث تتفاقم مشاكلنا وأبرزها البطالة من خلال طبيعة الحياة ،فهناك خريجون متراكمون مع السنين ، وهناك معامل مغلقة وحسب الإحصائيات الرسمية (٥٧ ألف) معمل أهلي و(٧١٩ معملا حكوميا كبيرا) لأسباب معروفة موضوعيا ولكن غير معروفة سياسيا ، بدليل التراجع في النتائج زراعياً وصناعياً أو المراوحة في المكان الخطأ .

مما يعني أن علاج البطالة لايتم إلا من خلال معالجة المعطلات السياسية والإستراتيجية . حيث مازلنا نراوح في خانة قوانين النظام الشمولي وتعليمات بريمر التي تعرقل كل مشروع اقتصادي وحتى السياسة بما يضمن القضاء على البطالة والعطالة ، إلا بحلول مجتزأة محدودة معزولة عن واقعها رغم دراسات ومشاريع البنك الدولي الذي يساهم في عملية عقيمة ولا يخرج من إطارها . كما ساهم الأمريكان في بعض العلاجات التي كانت فاسدة أو من باب إسقاط الفرض . فلنعالج العطالة لتنطلق مشاريعنا الكبرى والصغرى التي يمسك بزمامها من يملك ويمسك .